

" آليات إدماج الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري "

يوم 2019/11/18م

بقاعة المحاضرات عبد القادر المجاوي كلية الشريعة والاقتصاد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

عنوان المداخلة:

" نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر-الصكوك الإسلامية أنموذجا "

## **Towards the method of applied a contemporary to finance the development projects in Algeria-instruments of the Islamic a model**

إعداد: أ/ شعيب فيلالي + د/ جابر سطحي ..... جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة

[Fi.chouaib@gmail.com](mailto:Fi.chouaib@gmail.com)

المحور الثالث للدراسة: الدور التنموي للصكوك الإسلامية.

ملخص الدراسة:

تمثل المشاريع التنموية بمختلف أنواعها، اقتصادية كانت أو اجتماعية، إحدى أهم أوجه الرهان التي تسعى حكومات الدول إلى تحقيقها والرفع من مستويات معدلاتها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توفير الأولويات المطلوبة للنهوض بها بالقدر اللازم والمطلوب، وفي الآجال الزمنية المحددة، حيث يمثل التمويل أحد أهم عناصر هذه الأولويات، لما له من دور أساسي في تحقيق التكامل مع الجانب الإداري، وتحريك وتوسيع ومضاعفة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن توفير هذا العنصر يخضع لمجموعة من الاعتبارات والتقدير، وعلى رأسها التكلفة والمخاطرة، ولعلّ في ارتفاع تكلفة التمويل المتأتي من المصادر التقليدية كالمصارف التجارية ومنتجات أسواق المال، وزيادة حجم المخاطرة المرتبطة بتوظيف هذه الأموال، يدفع إلى البحث في مختلف مصادر التمويل المكمل أو المنافس أو البديل للمصادر التقليدية، لذلك كان لزاما الوقوف عند مكونات الصناعة المالية الإسلامية

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

وبالخصوص منتج الصكوك الإسلامية باعتباره أسلوب تمويلي معاصر يمكن إدراجه في تمويل مشاريع التنمية في الجزائر، وهو ما نسعى إلى بيانه في فحوى هذه الدراسة.

**الكلمات الدالة:** -التصكيك الإسلامي، -الصكوك الإسلامية، -التنمية الاقتصادية، -التنمية الاجتماعية، - الصناعة المالية الإسلامية.

### **Abstract:**

Represents the development projects in various kinds, economic was or social, one of the most important aspects of the bet that seek country governments to be achieved and increase of the levels of their rates, and will not be achieved only through the provision of priorities and the required for the advancement by the extent necessary what is required, and in the proper time the specified time, where represents a funding one of the main elements of these priorities, because of its key role in the integration with the management side, and move the expansion of doubling the projects and economic and social, however the provision of this element is subject to a group of considerations and estimates, especially the cost and risk, perhaps in the high cost of funding the following of traditional sources of such as banks and commercial products capital markets, and increase the size of risk associated with the employment of these funds, pay to search in the various sources of funding or competitor or alternative sources traditional, so had to stand at the components of Islamic finance industry in particular product instruments Islamic as a style of funding a contemporary can be included in the financing development projects in Algeria, which we seek to his statement in the content of this study.

**Keywords:**- instruments Islamic,-economic development,-social development, - Islamic finance industry

### **مقدمة الدراسة:**

إن توليد القيم المضافة الداعمة للاقتصاد الحقيقي القائم على توسيع المشاريع التنموية، يتطلب توفير العناصر الأساسية للبنية الاقتصادية، وعلى رأسها توفير التمويل المطلوب بالشكل الكافي واللائم، وخلال فترات زمنية محددة، لذلك كان لزاما العمل على التعزيز المستمر والدائم لبنية الاقتصاد المالي، ليكون قادرا على مواكبة النمو المتواصل للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل حكومات الدول باختلاف أنظمتها على توفير الشروط المطلوبة لاستقطاب رؤوس الأموال، وتحويل الفوائض المالية لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوسيعها

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

وتطويرها، بما يدعم وتيرة التنمية ويبعد هاجس التقهقر في أداء العناصر الأخرى المشككة للبنية الاقتصادية، ولعلّ ارتفاع تكاليف التمويل في النظام المالي التقليدي القائم على نظرية المصلحة الفردية، وزيادة نسبة المخاطرة في توظيف الأموال نتيجة لانتشار مفاهيم القيم المحايدة، والتي لا تأخذ في الاعتبار القيم الأخلاقية والسلوكية، يدفع إلى البحث في أساليب التمويل المكملّة لأسلوب التمويل التقليدي أو المنافسة له أو البديلة عنه، في محاولة لتجنب الوقوع في ظروف عدم التأكد والتي عرفها العالم مؤخرا بعد سلسلة الهزات المالية.

ومع بروز الصناعة المالية الإسلامية القائمة على مراعاة مقاصد الشريعة، وانتشارها السريع على المستوى العالمي، ازداد الاهتمام بمكوناتها المختلفة، بداية من الصيرفة الإسلامية، وقطاع صناديق الاستثمار الإسلامية، والتأمين وإعادة التأمين الإسلامي، وصولا إلى إصدار الصكوك الإسلامية، ونتيجة للمقاصد التي تسعى إليها هذه الصناعة من عدالة، وإنصاف، وثقة، وأمانة، وإحاطتها بالقواعد الأخلاقية، والالتزام الاجتماعي،، تضاعف الاهتمام بها لتعويض النقائص الظاهرة في التمويل التقليدي، حيث ازدادت إصدارات الصكوك الإسلامية ضمن هذه الصناعة لتبلغ مستويات قياسية، خاصة بعد إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار يقول وزير الخزانة البريطانية السابق أليستير ماكلين دارلينج (2007-2010م): "لا يمكن معالجة عجز الميزانية دون الاستعانة بالصكوك الإسلامية"، كما وصف دان تايلور-أحد الخبراء الماليين في بريطانيا- المؤسسات التي تقدم خدمات مالية لإسلامية بكونها من الفائزين القلائل من وراء الأزمة المالية التي لا زالت تعصف بالأسواق العالمية، كما سبق وأن أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون (2010-2016م) في تصريح صحفي أن لندن ستكون عاصمة لإصدار الصكوك الإسلامية في العالم الغربي.

كما أن للتغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية مؤخرا، وما عرفته من انهيار في أسعار منتجات قطاع المحروقات والصناعات الاستخراجية عموما، أثر دافع يجعل الحكومة الجزائرية تسعى جاهدة لتعويض الخسائر الناجمة عن هذه التغيرات نتيجة لانخفاض الإيرادات المالية لقطاع المحروقات، مع البحث عن الأساليب الفعالة لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها لتمويل المشاريع التنموية، لإعادة التّسق المتصاعد لمستويات التنمية للدولة الجزائرية السائرة في طريق النمو، ولن يتم ذلك إلا من خلال الوقوف عند كل الوسائل والأساليب الممكنة، ومن بينها ما تحتزله أدوات التمويل الإسلامي وعلى رأسها أسلوب التمويل عبر الصكوك الإسلامية، والذي أثبتت العديد من التجارب الدولية نجاعته في تمويل مشاريع التنمية.

مشكلة الدراسة:

أ/ شعيب فياللي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

إن لبروز الصناعة المالية الإسلامية منذ أكثر من خمس عقود من الزمن كأسلوب جديد للتمويل بجانب التمويل التقليدي، وإظهارها متانة وقوة في تحمل ومجابهة الاضطرابات التي عرفتها أسواق المال العالمية، مبررات كافية تدفع العديد من الدول والأنظمة لإدراجها في تمويل خطط التنمية المرسومة مسبقا، والجزائر كدولة سائرة في طريق النمو تتطلع إلى أنموذج تطبيقي معاصر لتمويل المشاريع التنموية التي تعكف إلى تنفيذها في ظل المعطيات الدولية الجديدة، وعلى ضوء ما سبق تظهر إشكالية هذه الدراسة في مضمون التساؤل التالي: " كيف يمكن إدراج الصكوك الإسلامية كأنموذج معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر؟ "، تتأسس هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات يمكن بيانها فيما يلي:

### فرضيات الدراسة:

- ❖ تفترض الدراسة أن التمويل بالصكوك الإسلامية كأنموذج تمويلي معاصر يمكنه أن يلبي الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي.
- ❖ كما تفترض الدراسة أن الإمكانيات المادية والقاعدية المتوفرة في الجزائر من شأنها أن تجعل الجزائر منطقة هامة لتوطين الصكوك الإسلامية.
- ❖ الفرضية الثالثة لهذه الدراسة تقوم على أن الصناعة المالية الإسلامية تعتبر البديل الأنسب للحكومة الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل المعطيات الدولية الجديدة التي تميزها انخفاض الإيرادات المالية من قطاع المحروقات والصناعات الاستخراجية.

### أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ❖ بيان أهمية اعتماد الصكوك الإسلامية كأسلوب تمويلي معاصر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ التعرف على أهم المسائل المتعلقة بالتصكيك الإسلامي كفرع من فروع الصناعة المالية الإسلامية.
- ❖ تقديم تصور عن إمكانية إدراج الصكوك الإسلامية في عمليات تمويل التنمية مشاريع الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ الوقوف عند الإمكانيات المتوفرة في الجزائر والتي من شأنها أن تجعل الجزائر من أهم المناطق لتوطين الصكوك الإسلامية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

أ/ شعيب فياللي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

- ❖ انتشار الصناعة المالية الإسلامية على الصعيد العالمي وزيادة في أحجام أصولها المالية، مما يدعو إلى البحث عن سبل إدراجها في تمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلي، والاستفادة من مختلف منتجاتها المالية ومنها الصكوك الإسلامية.
- ❖ أهمية الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في صياغة الحلول الإبداعية لمشاكل التمويل.
- ❖ انخفاض الإيرادات المالية المتأتية من قطاع المحروقات وتأثر مصادر التمويل التقليدية على المستوى الجزائري مع ارتفاع حجم المخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، في مقابل تطور الحاجيات التمويلية نتيجة لتضايف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنوعها.

### منهج الدراسة:

لوصول بهذه الدراسة إلى نتائجها النهائية ينبغي إتباع الإجراءات التنظيمية والمنهجية المناسبة، وذلك بالاعتماد على المنهج العلمي المناسب لإعداد بحث علمي على درجة عالية من الموضوعية، وعلى رأسها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن في بعض أجزاء البحث، وكذلك تقسم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية شاملة ومتوازنة، تتخللها عناصر جزئية وفرعية حسب الضرورة، تستهل بمقدمة شاملة حول موضوع البحث، وتختتم بحوصلة إجمالية لأهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة، وقد تم تقسيم هذه الدراسة كما يلي:

- ❖ المحور الأول: إحاطة نظرية بوظيفة التصكيك ومنتجات الصكوك الإسلامية.
- ❖ المحور الثاني: البعد التنموي للصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع.
- ❖ المحور الثالث: آفاق إدراج الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية في الجزائر.

### المحور الأول-إحاطة نظرية بوظيفة التصكيك ومنتجات الصكوك الإسلامية:

تعد وظيفة التصكيك الإسلامي إحدى فروع الصناعة المالية الإسلامية ذات القدرة على توفير التمويل للمشاريع وتوسيع قاعدة المشاركة في الملكية، بحيث تتيح الفرص لعدد غير قليل من صغار الممولين للاشتراك في رأسمال الشركات والمشاريع المختلفة، كما تعمل على تطوير العمل المصرفي الإسلامي ومساعدة المؤسسات على تحطيم مشاكلها المالية المتنوعة، وخاصة مشكل السيولة المالية (في حالة الفائض أو العجز)، وإدارة مخاطر التمويل المرتبطة بطبيعة النشاط وظروف الاستثمار المختلفة.

أولاً-المقصود بوظيفة التصكيك الإسلامي:

أ/ شعيب فياللي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

تعددت المفاهيم المرتبطة بوظيفة التصكيك الإسلامي لدى الباحثين والمختصين، إلا أنها تصب في قالب مشترك واحد، حيث يعرفه مجمع الفقه الإسلامي على أنه:<sup>1</sup> " إصدار أوراق مالية قابلة للتداول مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا "، وفي تعريف لمجلس الخدمات المالية الإسلامية يمثل التصكيك:<sup>2</sup> " إجراءات إصدار الصكوك المالية من خلال إنشاء موجودات قابلة للتصكيك حسب أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ونقل ملكية الموجودات إلى كيان ذي غرض خاص يتصرف بصفة المصدر وذلك بوضعها في شكل أوراق مالية أو صكوك تعرض على المستثمرين"، كما يعرف التصكيك بأنه:<sup>3</sup> "عملية تقسيم ملكية أصول أو منافع أو كليهما إلى وحدات متساوية القيمة وإصدار أوراق تعبر عن هذه الوحدات"، ويتم تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول من خلال بعض الضوابط الشرعية التي تقوم على أساس ملكية المستثمر أصول تدر دخل يمثل عائد الصك، وهناك آليات شرعية لتوفير الحماية والأمان للعميل دون الضمان الممنوع شرعا في صيغ المشاركات،<sup>4</sup> حيث يتضح لنا من خلال المفاهيم السابقة بأن عملية التصكيك الإسلامي عبارة عن آلية مالية حديثة تقوم على أساس تحويل موجودات غير سائلة لمؤسسة أو مشروع معين إلى أوراق مالية أو صكوك مالية قابلة للتداول وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتأخذ إجراءات التصكيك العناصر التالية:<sup>5</sup>

- تحديد حجم الأصول الاستثمارية أو الفرص الاستثمارية المطلوب تمويلها، سواء مشاريع جديدة أو مشاريع توسعية.
- تقدير التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع.
- تحويلها إلى صكوك بالحجم والأجل والشروط المناسبة للتمويل الاستثماري المطلوب.
- توزيع هذه الصكوك إلى فئات وآجال وشروط إصدار تناسب فئات مستهدفة من المدخرين.
- تطرح هذه الصكوك للاكتتاب.

#### ثانيا-مراحل عملية التصكيك الإسلامي:

<sup>1</sup>- مجمع الفقه الإسلامي، صكوك الإجارة، القرار رقم 137(15/3)، بتاريخ 14-19 محرم 1425هـ، الموافق ل 6-11 مارس 2004م.

<sup>2</sup>- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية، جانفي 2009م، ص4.

<sup>3</sup>-Dualeh, Suleiman Abdi, "**Islamic Securitization: Practical Aspects**", a paper given at: The World Conference on Islamic Banking, The Noga Hilton, Geneva, 1998, p: 01.

<sup>4</sup>- سامر مظهر قنطجحي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010م، ص357.

<sup>5</sup>- عبد الملك منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009م، ص30 .

تمر عملية التصكيك الإسلامي عبر ثلاث خطوات أساسية تتمثل في:<sup>1</sup>

❖ **مرحلة إصدار الصكوك المالية:** ويتم فيها تعيين الأصول التي يراد تصكيكها من قبل المؤسسة المنشئة،

وذلك بحصرها وتجميعها في وعاء استثماري واحد يعرف **بمحافظة التصكيك**، ليتم تصكيكها من قبل هيئة مستقلة تعرف بشركة SPV يتم تأسيسها من المؤسسة المنشئة بقرار من السوق المالية ووفقا لشروط وإجراءات خاصة، وتطرح للاكتتاب، مع إمكانية إعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات تناسب حاجات ورغبات المستثمرين ثم تحويلها إلى صكوك تباع للمستثمرين.

❖ **مرحلة إدارة محافظة الصكوك:** بعد عملية بيع الصكوك تقوم الهيئة المستقلة SPV بإدارة هذه

المحافظة نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار، وذلك بتجميع العائدات والمداخيل الدورية الناجمة عن تلك الأصول وتوزيعها على المستثمرين، كما تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المحافظة.

❖ **مرحلة إطفاء الصكوك:** وذلك بدفع قيمة الصكوك الاسمية في التواريخ المحددة في نشرة الإصدار المحددة

في الأسواق المالية.

### ثالثا- معنى الصكوك الإسلامية:

تعرف الصكوك الإسلامية وفقا للمعيار الشرعي رقم 17 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها:<sup>2</sup> "وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"، كما عرفها مجمع الفقه الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي) بأنها:<sup>3</sup> " وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلا أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"، كما تعرف بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت لأجله،<sup>4</sup> حيث يتضح لنا من خلال هذه التعاريف:

<sup>1</sup>-عدنان رزان، التوريق الإسلامي، بحث منشور في مجلة القبس الكويتية، العدد/12343، السنة 36، بتاريخ: 2007/10/10م.

<sup>2</sup>-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية-المعيار رقم 17 'صكوك الاستثمار)، النامة، البحرين، 2007م، ص288.

<sup>3</sup>-مجمع الفقه الإسلامي الدولي (منظمة التعاون الإسلامي)، القرار رقم (4/19)، في دورته التاسعة عشر (19)-1430هـ، 2009م).

<sup>4</sup>-سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص357.

أ/ شعيب فياللي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

- أن الصك أداة ملكية لجمع الأموال من المستثمرين، ويمثل ملكية صاحبه الموثقة والشائعة في موجودات المشروع.
- أنه يحق لحملة الصكوك الحصول على أرباح (إن وجدت) يحققها المشروع، ويستلزم ذلك ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الذمة المالية للجهة المنشئة له.
- أن الصك قابل للتداول في السوق المالية.

#### رابعاً-خصائص الصكوك الإسلامية:

- تميز الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص تتمثل في:<sup>1</sup>
- أنها تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أي تقاسم نتائج المشروع حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار.
- وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة، فهي تمثل حصص شائعة من موجودات مشروع محدد أو نشاط استثماري خاص.
- تصدر وتتداول وفقاً لشروط وضوابط فقهية مستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها المرتبطة بالتعامل المالي.
- تخصص حصيلة الاكتتاب للاستثمار في مشاريع تتوافق مع الأحكام الشرعية وتقوم على أساس عقود شرعية.

#### خامساً-تصنيف الصكوك الإسلامية وأنواعها:

ترتبط وظيفة التصكيك الإسلامي بالمشاركة في تمويل المشاريع الاستثمارية على المدى المتوسط والطويل، مشاركة حقيقية يترتب عنها تقاسم النتائج المحصل عليها من هذه المشاريع، وغالبا ما تطرح الصكوك المالية الإسلامية للاكتتاب والتداول في الأسواق المالية وفق أسلوب يلي رغبات مختلف المتعاملين والمستثمرين الماليين، ويمكن تصنيف الصكوك الإسلامية بناء على العديد من الاعتبارات، لعل أبرزها ذلك التصنيف القائم على طبيعة العقد،<sup>2</sup> حيث تقسم الصكوك الإسلامية إلى أنواع مختلفة حسب طبيعة العقد الاستثماري ومجاله، ويعد هذا التصنيف الأكثر استخداما وانتشارا، وتقسّم الصكوك الإسلامية من خلاله إلى ما يلي:

**1/ الصكوك القائمة على عقود الشراكة:** وفي هذا النوع من الصكوك تبنى العلاقة بين طرفي التعامل على أساس الاشتراك المالي في المشروع الاستثماري، وفيها نجد:

<sup>1</sup>- نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية-تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية-البحرين-، مجلة الباحث، العدد/9، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011م، ص255.

<sup>2</sup>-صنفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوبي" الصكوك الإسلامية على هذا الاعتبار، والتي وضعتها في المعيار الشرعي رقم 17 المعنون ب: "الصكوك الاستثمارية" وقسمتها إلى تسع (09) أنواع رئيسية.

- ❖ **صكوك المشاركة:** وهي وثائق أو أدوات استثمارية تمثل مشاركة في مشاريع أو أنشطة تدار على أساس الشركة، بعبارة أخرى، وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري،<sup>1</sup> وتصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك، وتدار على أساس أداة المشاركة، أو بتعيين شركة مختصة بصيغة الوكالة بالاستثمار،<sup>2</sup> ويمكن تقسيم صكوك المشاركة إلى:
- **صكوك المشاركة المستمرة:** وهي تشمل حالات إصدار صكوك مشاركة لتمويل استثمارات معمرة تديرها جهات متخصصة، وذلك بهدف تحقيق عائد يتم توزيعه على المالكين بنسبة ما يملكه كل منهم في رأسمال الشركة.
- **صكوك المشاركة المتناقصة:** وهي تشمل حالات من الصكوك تصدر لإنشاء مشروع محدد يمكن فرز إيراداتها ومصاريفها، وذلك على أساس أن تبدأ المشاركة بين المنشأة وأصحاب الصكوك بنسب تميل لجهة أصحاب الصكوك، وتكون الأرباح بالحصصة الشائعة لكل طرف، ولكن المنشأة المصدرة تختار أن لا تقبض نصيبها من الأرباح، وإنما تجمده في حساب مخصص لإطفاء الصكوك الصادرة لذلك المشروع.
- ❖ **صكوك المضاربة:** أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال القراض أو المضاربة، بإصدار صكوك ملكية مقسم إلى وحدات متساوية القيمة، وتدار على أساس عقد المضاربة، فهي عبارة عن عقد يتم من خلاله تقديم المال من مالكة ليتاجر من خلاله المضارب، ويمكن أن يتم بين شخصين فأكثر، كما يمكن تقسيم صكوك المقارضة حسب النشاط الصناعي أو التجاري أو العقاري ومنها:<sup>3</sup>
- **صكوك المقارضة التجارية:** وهي تشمل جميع الحالات التي ترغب فيها الشركة الباحثة عن التمويل بصكوك المضاربة الإسلامية، بالمتاجرة في السلع جاهزة التصنيع، وتشمل هذه المتاجرة سائر عمليات الشراء بغرض البيع.
- **صكوك المقارضة الصناعية:** وهي الحالات التي يكون فيها عمل مضاربة الشركة صناعيا، حيث تشتري مثلا برأسمال القراض مدخلات صناعية كمواد أولية، وتقوم بالإنتاج وتسويق المنتجات، وعليه فإن
- 
- <sup>1</sup>- كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 31 ماي-03 جوان 2009م، ص13.
- <sup>2</sup>- مفتاح صالح، رحال فطيمة، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA وجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 05-06 ماي 2014م.
- <sup>3</sup>- عبد الله علي عجبنا فضل، محددات إصدار صكوك الاستثمار الإسلامية من قبل منظمات الأعمال-دراسة حالة التجربة السودانية، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان، جوان 2012م، ص67.

- الشركات الصناعية تستطيع أن تطرح سندات المقارضة الصناعية للاكتتاب على أساس التزود بالمواد الخام وتجهيز عمليات الإنتاج، ويتم إعلان طريقة توزيع الأرباح المحققة ومختلف الشروط المقبولة شرعا.
- صكوك المقارضة العقارية: وهي تشمل الحالات التي يكون فيها عمل الشركة في القطاع العقاري، أي أنه يقوم على شراء الأراضي وتطويرها وإنشاء المباني السكنية والأسواق التجارية.
- صكوك المقارضة الزراعية: وتكون في حالة ما إذا كان عمل مضاربة الشركة زراعيا، فالصكوك الصادرة بهذه الطريقة تؤمن الرأسمال اللازم لشراء البذور وإعداد الأرض وتسميد الزرع وحصاد المنتجات وتصنيفها وإعدادها للتسويق.

وتعتبر صكوك المضاربة أداة جد مناسبة لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع الاستثمارية، وتتيح لحاملها فرصة الحصول على أرباح المشروع إن وجدت، بصورة غير محددة وحسب مساهمة حملة الصكوك، كما أنها قابلة للتداول طالما أنها تمثل محلا لأصل معروف يعمل في نشاط لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

❖ صكوك المزارعة، المغارسة والمساقاة: إن صكوك المزارعة هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب من خلالها لتمويل زراعة الأراضي الفلاحية، ويصبح لحملة صكوك المزارعة حصة في المحصول، أما الصكوك المرتبطة بالمساقاة فهي تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب في سقي الأشجار المثمرة ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة الثمار، في حين تعتبر صكوك المغارسة وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لغرس أشجار على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس حسب الاتفاق وما هو منصوص عليه في العقد،<sup>2</sup> كما يمكن الإشارة إلى الفروق المسجلة بين صكوك المزارعة، المغارسة والمساقاة، من جهة وصكوك المقارضة الزراعية من جهة أخرى، وتتعلق أساسا بمجال العمل المتخصص في الأولى والشامل في الثانية، وفي طريقة توزيع الأرباح والخسائر بين المتعاقدين.

2/ الصكوك القائمة على عقود البيوع: وفي هذا النوع من الصكوك تكون العلاقة القائمة بين طرفي العقد على أساس الائتمان التجاري أو المديونية في مشروع تجاري، ومنها نذكر:

❖ صكوك المراجعة: وهي صكوك متساوية القيمة تصدر لغرض تمويل شراء سلعة مراجعة، بحيث تصبح مملوكة لحاملي الصكوك، وتعتبر عملية استصدار صكوك المراجعة ممكنا فقط في حالة السوق الأولي،

<sup>1</sup>- عثمان عبد القوي، الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة، المؤتمر الرابع (04) للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، جوان 2009م، ص 08.

<sup>2</sup>- صفية أحمد أبو بكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى أشغال مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 31 ماي-03 جوان، 2009م، ص 12.

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل والمشروع محل المراجعة، بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفاً للشريعة الإسلامية، لأن بيع المراجعة قد يكون مؤجلاً وبالتالي فإنه يعتبر ديناً وبيع الدين لا يجيزه الفقهاء.<sup>1</sup>

❖ **صكوك السلم:** وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك ويكون بتقدم كامل قيمة السلعة المتفق عليها حال لاستلامها مستقبلاً وفقاً لوقت ومواصفات متفق عليها.<sup>2</sup>

بعبارة أخرى تمثل صكوك السلم ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها مستقبلاً ثم تسوق على العملاء، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول صكوك السلم إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع.<sup>3</sup>

❖ **صكوك الاستصناع:** تعتبر وثائق متساوية القيمة تمثل حصة معينة في رأسمال المشروع المكتتب فيه لاستصناع السلع، ثم تكون هذه السلع المستصنعة ديناً في ذمة البائع لصالح المستصنع المتمثل في حملة الصكوك،<sup>4</sup> كما يمكن اعتبارها شهادات أو وثائق أو عقود يتم إصدارها باسم المكتتب مقابل المبلغ الذي اكتتب فيه في شركة معينة ووفقاً لقواعد وشروط معينة، وهي بذلك تمثل حصصاً شائعة في شركات متخصصة في نشاط الصناعة، حيث تقوم الجهات المصدرة لصكوك الاستصناع بإنشاء شركات ذات قدرة وخبرة في تصنيع السلع بمختلف أنواعها من الصناعات.<sup>5</sup>

**3/ الصكوك القائمة على عقود الإجارة:** وتعرف بكونها صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاءً متماثلة مشاعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة، أو تمثل عددًا متماثلًا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من الملتزم بما لحامل الصك في وقت مستقبلي، فهذه الصكوك تمثل أعيان معمرة أو ملكية خدمات مستقبلية،<sup>6</sup> بعبارة أخرى هي

<sup>1</sup>- هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1-2 ديسمبر 2010م، ص14.

<sup>2</sup>- الصكوك في 30 سؤال وجواب، نشرة تعريفية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، ص11، تاريخ المشاهدة: [www.eifa.eo](http://www.eifa.eo)، 2019/11/07م.

<sup>3</sup>- كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص13.

<sup>4</sup>- وليد مصطفى شاويش، الربا في الصكوك والسندات الممثلة للقود والديون، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مستجدات الفكر الإسلامي الحادية عشر (11)، الاجتهاد بتحقيق المناط فقه الواقع والتوقع، الكويت، 18-20 فيفري 2013م، ص06.

<sup>5</sup>- موسى محمود، صكوك الاستصناع من البدائل الشرعية لسندات القروض الربوية، بحث مقدم إلى أشغال الملتقى الدولي حول البنوك الإسلامية والمالية، 15-16 جوان 2010، ص04.

<sup>6</sup>- وليد خالد الشايجي، عبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، بحث مقدم إلى مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2014م، مرجع سابق، ص914.

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر من أجل استثمار حصيلتها في شراء أصول إنتاجية على أن يعاد تأجيرها إلى مستخدميها، ومعنى ذلك أنها تقع على أعيان تصلح لاستغلال منفعتها، مع استمرار بقائها لفترة طويلة نسبياً، وتصلح هذه الأدوات للأنشطة الاستثمارية المتوقع لها توليد تدفقات نقدية في المستقبل، ويمكن أن تنتهي الإجارة بالتمليك إذا تضمنت المدفوعات التي يحصل عليها المالك الأقساط الثانوية، كما يمكن النص في العقد على بيع الأصل المؤجرة في نهاية المدة للمستأجر، والعائد على صكوك الإجارة معروف ومحدد مسبقاً، يقسم على حاملي الصكوك حسب حصة كل واحد منهم وحسب الاتفاق في العقد،<sup>1</sup> وتعتبر صكوك الإجارة أقل خطورة عند مقارنتها ببقية الأدوات الأخرى، وذلك لأنه يمكن التنبؤ بدقة بعوائد الورقة المالية محل الإجارة وذلك لسهولة معرفة إيرادات ومصروفات العين المؤجرة، كما تتمتع هذه الصكوك<sup>2</sup> بمرونة لا تتمتع بها الصكوك الأخرى، فهي لا تقيد الجهة المصدرة لهذه الصكوك بنوع معين من الأنشطة أو المشاريع أو الاستعمالات للأموال المحصلة، وإنما يمكنها من تمويل ما تراه من الأنشطة المتاحة أمامها، كما أن الأجرة المدفوعة للمالكي هذه الصكوك لا يشترط فيها أن تكون من مصادر المشروع نفسه، وبخاصة أن هذه الصكوك يمكن أن تستعمل لشراء أصول غير إيرادية مثل أصول البنية التحتية، وتعتبر ذات إيراد ثابت محدد مسبقاً فهي نوع من أنواع الاستثمارات الإيرادية التي لا تتعرض لكثير من التغيرات بالقيمة السوقية، كما تعتبر صكوك الإجارة قابلة للتداول لأنها تمثل ملكية في أصل حقيقي، فهي تتميز بمخاطر منخفضة نسبياً، لأن عائدتها (الإيجار) معروف مسبقاً، ومن أنواع الصكوك القائمة على عقود الإجارة نذكر:<sup>3</sup>

❖ صكوك ملكية المنافع: وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بغرض إجارة منافعها،

واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب، وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك.

❖ صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة (أو الموصوفة في الذمة): تمثل وثائق متساوية القيمة يصدرها

مالك منفعة موجودة (مستأجر) بغرض إعادة إيجارها، واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك.

❖ صكوك ملكية الخدمات من طرف معين (أو من طرف موصوف في الذمة): تعتبر وثائق متساوية

القيمة تصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين، واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

<sup>1</sup>- حامد ميرة، صكوك الإجارة، مجلة الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، مجلد 23، العدد/ الأول، 2010م، ص 111.

<sup>2</sup>- وليد خالد الشايجي، عبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، مرجع سابق، ص 915.

<sup>3</sup>- كمال توفيق حطاب، الصكوك والتحديات الاستثمارية الإسلامية المعاصرة، مرجع سابق، ص 14.

أ/ شعيب فياللي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

هذا ويمكن تصنيف الصكوك الإسلامية بالاعتماد على الآجال وطبيعتها الزمنية وفي هذا نجد:<sup>1</sup>

❖ صكوك قصيرة الأجل: وتكون مدتها تتراوح بين ثلاث أشهر وستة أشهر أو سنة كأقصى تقدير.

❖ صكوك متوسطة الأجل: وعادة ما تكون بين سنة وخمس سنوات.

❖ صكوك طويلة الأجل: وتكون مدتها أكثر من خمس سنوات وقد تصل إلى 25 سنة.

وكذلك تصنف الصكوك الإسلامية على اعتبار المدة الزمنية وفيها:

❖ صكوك محددة الأجل: وتكون محددة المدة في نشرة الإصدار كالصكوك القصيرة والمتوسط والطويلة الأجل.

❖ صكوك متناقصة المدة: حيث يتم إصدارها مع اشتراط استرداد جزء من قيمة الصك سنويا، إضافة إلى حصة من الربح المحقق، وهي مشابهة للمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك.

❖ صكوك متزايدة المدة: وتصدر بصفة عادية إلا أن العائد المحقق يتم إعادة استثماره، وبالتالي فمدة هذه الصكوك في تزايد مستمر.

❖ صكوك دائمة: بمعنى أن يكون الاستثمار متسا بالاستمرارية، وهي لا تختلف عن الأسهم في الشركات من حيث المدة.

كما يمكن أن نميز الصكوك الإسلامية حسب القطاعات التي تستهدفها (القطاع الزراعي، الصناعي، التجاري)، وحسب التخصيص (صكوك حكومية، صكوك خاصة، وصكوك مختلطة)، بالإضافة إلى عدد كبير من التصنيفات التي تميز الصكوك المالية الإسلامية.

### المحور الثاني-البعد التنموي للصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع:

يظهر البعد التنموي للصكوك الإسلامية من كونها أداة من أدوات الصناعة المالية الإسلامية، وما يميز هذه الصناعة أنها تقوم على مبدأ استثمار الأموال المدخرة في مشاريع ناجحة بدلا من اكتنازها، وذلك من خلال ضبط وترشيد الاستثمارات نحو المشاريع الضرورية والتي يحتاج إليها الناس جميعا، وفيها منافع لتحقيق مقاصد الشرع وتجنب توجيه الأموال نحو المحرمات،<sup>2</sup> ومن خلال هذا المبدأ ينظر إلى الاستثمار على أنه أساس بناء وتنمية

<sup>1</sup>- العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي المنظم حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، مرجع سابق.

<sup>2</sup>- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط/2، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2007م، ص227.

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

المجتمع،<sup>1</sup> فتمتد مساعي هذه الصناعة إلى الاعتبارات المتعلقة بجودة الخدمة وأهداف التكافل الاجتماعي والالتزام بالشرعية، كما تراعى في الاستثمارات تحقيق الربح الحلال والنفع العام للمجتمع وتمويل المشاريع التنموية، وبالتالي السعي إلى تعظيم الثروة وليس إلى تعظيم الربح، حيث أن تعظيم الثروة يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بصورة شاملة.

### أولاً- المعايير المحددة للبعد التنموي من منظور إسلامي:

تستخدم معايير متعددة للحكم على الأساس التنموي للاستثمارات من منظور إسلامي،<sup>2</sup> والبداية من خلال التأكد من أن المشاريع الاستثمارية تزاوّل أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي على سواء، وتحرص على التأكد من مدى الالتزام بالأولويات الإسلامية المتعلقة بتقديم الاستثمار من الأنشطة المستعجلة للنهوض بالتنمية اللازمة والضرورية، بالإضافة إلى إسناد مسؤولية تنفيذ هذه المشاريع إلى الأفراد المؤهلين وذوي الكفاءة والخبرة، كما يتم اللجوء إلى استخدام المؤشرات التالية للتحقق من مدى مساهمة المشاريع في تحقيق التنمية المطلوبة:<sup>3</sup>

- مدى مساهمة المشروع في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي.
  - مدى مساهمة المشروع في تحقيق مستوى عال من التوازن بين العمالة أو التشغيل واستقرار الأسعار أو السيطرة على التضخم.
  - مساهمة المشروع في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، والتشغيل الأمثل للموارد داخل المشروع نفسه الذي يتم اختياره، وذلك بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- إذا فالإلزام بالأساس التنموي للمشاريع الممولة من خلال الصكوك المالية الإسلامية، مبدأ على قدر من الأهمية في نظر المختصين، وله ما يبرر أهميته في الفقه الإسلامي للمعاملات المالية، من خلال الاهتمام بالمعاملات التي تخدم المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي، ومن شأنها رفع مستوى التنمية على مختلف الأصعدة والقطاعات.

### ثانياً- استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية:

يتحدد جوهر التنمية في تطوير مختلف الأنشطة للمجتمع، ويمر ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تسمح بتوفير التمويل اللازم قصد تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، والصكوك

<sup>1</sup> -مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية-المصارف الإسلامية- دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008م، ص26.

<sup>2</sup> -حمدي عبد العظيم، دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي 20، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996م، ص، ص: 57-58، وانظر/ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص، ص: 290-291

<sup>3</sup> -حمدي عبد العظيم، المرجع السابق، ص57.

أ/ شعيب فياللي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

الإسلامية كأداة مالية إسلامية تعتبر وسيلة ذات كفاءة عالية في توظيف الأموال للمشاريع والاستثمارات وعلى رأسها نذكر:<sup>1</sup>

**1/ تمويل مشاريع البنية الأساسية:** وتمثل مشاريع البنية الأساسية مجموع الهياكل التنظيمية اللازمة لتشغيل المشاريع المحركة للاقتصاد، مثل نظام الصرف الصحي، الطرقات، وسائل النقل، السكك الحديدية، المطارات، بالإضافة إلى تمديد المياه ووسائل الاتصال والانترنت والبريد،<sup>2</sup> وهو مصطلح يصف تنمية الدولة وتطور اقتصادها،<sup>3</sup> وتعتبر البنية الأساسية مجموعة عناصر هيكلية فنية مترابطة توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير، ويمكن تمويل هذه المشاريع بالاعتماد على الصكوك المالية الإسلامية، من خلال اختيار النوع المناسب من الصكوك لتمويل هذه المشاريع، ومن ذلك صكوك المشاركة، صكوك المضاربة، صكوك الاستصناع،،،.

**2/ تمويل مشاريع الصناعة:** حيث تعتبر مشاريع القطاع الصناعي من أهم المشاريع الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكي يكون برنامج الاستثمار الصناعي سليما يجب أن تتوفر فيه عدة عناصر أهمها<sup>4</sup> السلامة الشرعية، وفيها تكون السلع والخدمات موضوع الاستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، والسلامة الفنية، وفيها تتكامل مقومات هذه السلامة من حيث الموقع، الطاقة الإنتاجية، التكنولوجيا، القوى العاملة،،، وكذلك السلامة التجارية، إذ ليس المبرر إنتاج سلع وخدمات للسوق دون الأخذ بنظر الاعتبار الحاجة الحالية والمستقبلية، وأن تفي السلع والخدمات بالحاجات الإنسانية الأساسية، وأخيرا السلامة الإدارية والتنظيمية، وتعني سلامة الهيكل التنظيمي وأن تكون الإدارة طموحة وقادرة وعلى قدر من الكفاءة والفعالية، وبعد إجراء دراسات جدوى المشاريع<sup>5</sup> الداعمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف عدم التأكد الناشئة عن وجود متغيرات عديدة داخلية وخارجية، يتم اختيار أسلوب التمويل المناسب لهذه المشاريع عن طريق الصكوك الإسلامية، حيث تعتبر صكوك الاستصناع الصيغة الأنسب لذلك، كما يمكن استخدام صكوك المضاربة الصناعية بما يسمح بتوفير التمويل اللازم للنهوض بالمشاريع الصناعية.

<sup>1</sup>-يونس شعيب، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، رسالة دكتوراه علوم في البنوك الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016م، ص، ص: 83، 86.

<sup>2</sup>-infrastructure, online compact, oxford English Dictionary, [http://www.askoxford.com/concise\\_oed/](http://www.askoxford.com/concise_oed/) 05/11/2019

<sup>3</sup> -Sullivan, arthur(2003), Economics Principales in action, Upper saddle River, New jersey, person Prentice hall, p474.

<sup>4</sup>-مجيد جاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003م، ص21.

<sup>5</sup>-تستخدم بعض المراجع مصطلحات أخرى للإشارة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية، مثل جدوى الاستثمار، أو تقويم المشروعات، أو موازنة رأس المال.

**3/ تمويل مشاريع القطاع الفلاحي:** يحتاج القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الإستراتيجية إلى التمويل اللازم والكافي لتحريك نشاطه، ونظرا للاعتبارات المتعلقة بالأحكام الشرعية المحددة لطبيعة العلاقات القائمة في هذا القطاع، فقد خصصت له أدوات مالية تختص بتمويل مشاريعه الاستثمارية، وعلى رأسها الصكوك المالية الإسلامية، حيث يمكن استخدام صكوك المضاربة الزراعية وصكوك المزارعة وصكوك المساقاة وصكوك المغارسة لتمويل مشاريع القطاع الفلاحي بشكل مباشر، ويمكن استخدام الأنواع الأخرى من الصكوك الإسلامية بما يتوافق مع طبيعة العقد المبرم للنشاط المرتبط بقطاع الفلاحة.

**4/ تمويل مشاريع قطاع الخدمات:** حيث يمكن استخدام الصكوك الإسلامية من صكوك المضاربة والمشاركة وصكوك الإجارة وغيرها لتمويل إنشاء المعاهد والجامعات ومؤسسات الخدمات المختلفة كمشاريع الاتصالات والفندقة والتطوير السياحي، بالإضافة إلى تمويل إجراء البحوث لتمكين الأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية في البلدان الإسلامية من الاتساق مع الشريعة الإسلامية، وتمويل مؤسسات التدريب للمشتغلين في مجال التنمية الاقتصادية، وكذلك توفير الأموال اللازمة لتنظيم وتنسيق البحوث الأساسية والتطبيقية بغرض تطوير نماذج وطرق لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الخدمية والمالية والمصرفية.

### ثالثا- أهمية الصكوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار التمويلي:

تظهر أهمية الدور الذي تمارسه الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية بالنظر إلى ما يلي:

**1/ دور الصكوك الإسلامية في توفير السيولة:** حيث تعتبر السيولة النقدية محرك أساسي للأنشطة الاقتصادية، لذلك لقي موضوعها اهتمام الكثير من الخبراء والاقتصاديين، خاصة بعد مخلفات الأزمات المالية السابقة، وبذلك أصبحت الصكوك الإسلامية تمثل المرجع المناسب بالنظر إلى خصائصها المميزة وخاصة ما تعلق بقدرتها على الحفاظ على السيولة النقدية للمؤسسات، وفي ذلك أشارت وكالة "ستاندر اند بورس"<sup>1</sup> إلى أن الدول الغربية تسعى جاهدة للاستفادة من الطلب المرتفع على المنتجات المالية الإسلامية في منطقة الخليج العربي وإطلاق الصكوك الإسلامية بهدف امتصاص السيولة وتميل المؤسسات العالمية المتضررة من مخلفات الأزمات المالية، كما أصدرت الشركة البريطانية للتجزئة "تيسكو" صكوك إسلامية لتمويل وحدتها في ماليزيا عام 2007م.<sup>2</sup>

**2/ دور الصكوك الإسلامية في دعم أخلاقيات الرقابة:** بعد مخلفات الأزمات المالية السابقة والتي أثبتت وجود خلل في طبيعة الضوابط الرقابية التي تحكم عمل المؤسسات، بدأت أصوات الكثير من المختصين تنادي بضرورة

<sup>1</sup>- أحمد طرطار، دور الصكوك الإسلامية في تقديم بدائل الإقراض والتمويل لتحقيق التنمية، ورقة عمل مقدمة إلى أشغال المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية- بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA وجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 05-06 ماي 2014م.

<sup>2</sup>- عبد القادر زيتوني، التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى أشغال المؤتمر الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 01-02 ديسمبر 2010، ص16.

أ/ شعيب فياللي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

الاستفادة من ضوابط الصكوك الإسلامية المستلهم من ضوابط الصناعة المالية الإسلامية<sup>1</sup>، ومثال ذلك أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة قرارا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيع الرمزية ذات العلاقة بالمشترقات المالية والتي تمثل أساس التعامل في السوق الرأسمالية، كما سمحت هذه الهيئة للمؤسسات والأفراد التعامل بالصكوك الإسلامية في السوق الفرنسية المنظمة.

**3/ دور الصكوك الإسلامية في إحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:** تعمل الصكوك الإسلامية على إحداث التوازن المطلوب بين التدفقات المالية في الاقتصاد المالي وما يقابله من تدفق سلعي وخدمي في الاقتصاد الحقيقي، ففي الاقتصاد الإسلامي أي تيار مالي لا بد أن يقابله تيار سلعي في ارتباط محكم، ولا يسمح النظام المالي الإسلامي بجني الأرباح من خلال تيارات مالية لوحدها وإلا كان ذلك مسببا للربا المحرم شرعا، وفي ذلك يقول ابن القيم رحمه الله: "يمنع من جعل النقود متجرا فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد مالا يعلمه إلا الله بل الواجب أن تكون النقود رؤوس أموال يتاجر بها ولا يتاجر فيها".

### المحور الثالث- آفاق إدراج الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية في الجزائر:

لقد أفرزت التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية منذ منتصف عام 2014م، وما عرفته من انهيار في أسعار قطاع المحروقات، أوضاعا صعبة للجزائر كدولة تعتمد على العوائد المالية المتأتية من هذا القطاع بنسبة كبيرة، وتميز المشهد الاقتصادي بانخفاض معدلات التنمية وزيادة في التضخم وارتفاع مستوى البطالة عن المعدلات المطلوبة، وتأثرت احتياطات الصرف والميزانية العامة على سواء، الأمر الذي يقتضي إجراء المزيد من الإصلاحات في البنية الهيكلية، بعد استمرار الفترات المحددة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني منذ الثمانينيات، والسعي إلى المزيد من التنوع والفتح على المتغيرات الحاصلة، ومن ذلك اعتماد أساليب فعالة لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها لتمويل المشاريع التنموية، ومن بين هذه الأساليب ما تتضمنه أدوات التمويل الإسلامي وعلى رأسها أسلوب التمويل بالصكوك الإسلامية، والذي أثبتت العديد من التحارب الدولية نجاعته في تمويل مشاريع التنمية، وقبل الشروع في عرض لآفاق إدراج الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية في الجزائر ينبغي الوقوف عند واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وبيان الحدود والإمكانيات المتوفرة لدى الجزائر لخلق أكبر منطقة لتوطين منتجات هذه الصناعة.

### أولا- واقع الصناعة المالية الإسلامية في بنية الاقتصاد الجزائري:

إن الانفتاح الذي تعرفه الجزائر على الصناعة المالية الإسلامية جاء متأخرا نوعا ما مقارنة مع الانتشار الكبير الذي تشهده هذه الصناعة على المستوى العالمي، فقد كان لإنشاء بنك البركة في 1990/12/06 بداية التجربة مع النشاط المصرفي الإسلامي، وتتمثل فروع الصناعة المالية الإسلامية المعتمدة في الجزائر في شكلين اثنين، الصيرفة

<sup>1</sup>- كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص 24.

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

الإسلامية والتأمين التكافلي، حيث تتوفر الخدمات المصرفية الإسلامية إضافة لبنك البركة الإسلامي ذو رأس المال المختلط، في بنك السلام الإماراتي الذي بدأ عمله في سنة 2008م، بالإضافة إلى فتح نوافذ لتقديم الخدمات المالية الإسلامية مؤخرًا، يضاف إلى ذلك نشاط التأمين الإسلامي من خلال شركة سلامة للتأمينات التي تقدم خدمات تكافلية منذ اعتمادها سنة 2006م، وهي امتداد لشركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين المعتمدة سنة 2000م<sup>1</sup>، ورغم ما يميز الصناعة المالية في الجزائر من سيطرة مطلقة للبنوك التقليدية على النشاط المصرفي، وسيطرة نشاط التأمين التقليدي على سوق التأمينات، إلا أن التجارب المسجلة في مجال الصناعة المالية الإسلامية تعكس تعطش الأسواق الجزائرية لمثل هذه الخدمات، وتمثل دليل واضح لحجم الطلب على المعاملات الشرعية لدى عملاء المصارف وشركات التأمين، إلا أن إقامة هذه الصناعة في الجزائر يبقى رهين لبعض الأسباب التي تعيق توطينها يمكن إبرازها في ثلاث مستويات رئيسية هي:<sup>2</sup>

❖ المستوى الأول: يتعلق بالتشريعات والقوانين التي تدمج المنظومة المالية الإسلامية ضمن النظام المالي والمصرفي الجزائري.

❖ المستوى الثاني: يرتبط بالجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية.

❖ المستوى الثالث: يتعلق بالتكوين والتأهيل والتدريب والبحث العلمي.

ثانيا- تصور لدور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية في الجزائر:

للقوف عند إمكانية إدراج الصكوك الإسلامية باعتبارها أسلوب تمويلي معاصر في تمويل مشاريع التنمية في الجزائر، نضع تصور لدور هذه المنتجات في توفير التمويل اللازم لبعض القطاعات الحساسة في الجزائر في الشقين الاقتصادي والاجتماعي، واخترنا في ذلك عرض تجربة تتعلق بتطبيق الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشروع توسعة مطار 08 ماي 1945م بسطيف، وتجربة الصكوك الوقفية للتمويل بالأوقاف الإسلامية.

<sup>1</sup> - حمزة شوار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية-دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15/، سطيف- الجزائر، 2015م، ص350.

<sup>2</sup> - صالح صالح، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، ورقة عمل مقدمة إلى أشغال المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية-بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA وجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 05-06 ماي 2014م.

## 1/ عرض تجربة تطبيق الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشروع توسعة مطار 08 ماي 1945م بسطيف<sup>1</sup>

وهي تجربة سبق وأن تقدم بها الأستاذ العيفة عبد الحق بمشاركة الأستاذة زاهرة بني عامر تحت عنوان: " دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية-دراسة حالة مشروع توسعة مطار 08 ماي 1945م بسطيف"، خلال أشغال المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية-بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA وجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 05-06 ماي 2014م، ونظرا لأهمية هذه الدراسة في بيان الدور المأمول للصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية، ارتأيت إعادة عرضها وبيان أهميتها على المستوى المحلي الجزائري، حيث يعتبر مطار سطيف من أهم المنشآت القاعدية في الجزائر، لاستقطابه أعداد كبيرة من المسافرين، وبالنظر لموقعه الجغرافي في منطقة تعرف حركة كبيرة في المجال الصناعي والتجاري، وحسب الدراسات الأولية لمشروع التوسعة الجديدة تقدر مساحة المبنى الجديد 6000م<sup>2</sup> أما طول المدرج فيقدر ب3200م<sup>2</sup> بإضافة تقدر ب300م<sup>2</sup> إلى المدرج القديم، مع تحويل المبنى القديم إلى محطة داخلية، وهذا من أجل رفع القدرة الاستيعابية لتصبح ما بين 800.000 إلى 1000.000 مسافر سنويا، كما أنه من المتوقع أن تمتد مدة إنجاز المطار الجديد ما بين 03 إلى 04 سنوات، وتقدر الميزانية التقديرية لبنائه حوالي 250 مليار سنتيم (2.5 مليار دينار جزائري)، وهنا يأتي الدور على استخدام الصكوك الإسلامية في تجميع رأس المال من قبل المهتمين باستثمار أموالهم عن طريق هذه الأداة التمويلية التي أثبتت جدارتها من خلال تجارب سابقة في دول إسلامية وأجنبية، حيث يرى الباحثان أن النوع الأنسب لهذا المشروع يكون من خلال صكوك المشاركة المتناقصة، وهي-كما سبق ذكره-تشمل حالات من الصكوك تصدر لإنشاء مشروع محدد يمكن فرز إيراداتها ومصاريفها، وذلك على أساس أن تبدأ المشاركة بين المنشأة وأصحاب الصكوك بنسب تميل لجهة أصحاب الصكوك، وتكون الأرباح بالحصصة الشائعة لكل طرف، ولكن المنشأة المصدرة تختار أن لا تقبض نصيبها من الأرباح، وإنما تجمده في حساب مخصص لإطفاء الصكوك الصادرة لذلك المشروع، وهذا الشكل من التطبيق يأخذ شكلا من أشكال المشاركة المعاصرة ممثلة في صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك أو ما يعرف بالمشاركة المتناقصة، والمقصود بالمشاركة المتناقصة قيام الشريك الممول (المصدر) بشراء حصص شركائه (حملة الصكوك) في المشروع بصورة دورية إلى أن يتم شراء كامل حصصهم وفق

<sup>1</sup>-العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية-دراسة حالة مشروع توسعة مطار 08 ماي 1945م بسطيف، ورقة عمل مقدمة إلى أشغال المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية-بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA وجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 05-06 ماي 2014م.

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

ما يسمى بإطفاء الصكوك، وتستخدم هذه الصكوك لتمويل المشاريع العقارية ومشاريع البنية التحتية عموماً، وأساس قيام المشاركة المتناقصة هو العقد الذي يبرمه الطرفان، ويسهم به كل منهما بحصة في رأس مال الشركة، ويظهر أطراف صكوك المشاركة في هذا المشروع كما يلي:

❖ **المنشئ Originator**: وهي الجهة المحتاجة للتمويل أو للسيولة المالية.

❖ **مصدر الصكوك Issuer**: وهي الشركة ذات الغرض الخاص (SVP).

❖ **حملة الصكوك Sukuk holders**: وهم المستثمرون أو المكتتبون.

حيث يقوم المصدر بإصدار الصكوك وفقاً لنشرة الإصدار التي تعدها إدارة المطار، ويتم الاكتتاب في هذه الصكوك من قبل المستثمرين مع تفويض المصدر بإتمام التعاقدات نيابة عنهم، ويبرم المصدر عقد مشاركة متناقصة منتهية بالتملك مع إدارة المطار كشريك محتاج للسيولة، وتدفع حصيلة الاكتتاب (الحصة النقدية) في رأس المال إلى إدارة المطار، وتقوم إدارة المطار بدفع حصتها العينية بعد تقويمها (المبنى القديم والمدرج وباقي الأراضي المعدة للبناء)، ويبرم المصدر عقد إدارة مع المنشئ لإدارة المشاركة، وتدفع إدارة المطار حصة حملة الصكوك من الربح المتحصل عليه حسب نسب الاكتتاب عن طريق المصدر، ويتم الاتفاق بين المنشئ والمستثمرون حول شراء الصكوك، حيث يقوم المنشئ حسب الاتفاق المسبق بإطفاء عدد من الصكوك، فتزيد نسبة مشاركة المنشئ في ملكية المشروع بالتدريج. وهكذا يتم تمويل إنشاء توسعة المطار من خلال الصكوك الإسلامية، وهو ما يسمح بتوفير الأموال اللازمة للمشروع، ومعالجة قصور التمويل الحكومي، وإمكانية توفير العملة الأجنبية، وصولاً إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومزايا اجتماعية هامة.

2/ تجربة الصكوك الوقفية للتمويل بالأوقاف الإسلامية الجزائرية: تتكون الأملاك الوقفية في الجزائر حسب

الإحصاءات الصادرة عن المديرية الفرعية لحصر الأملاك الوقفية وتسجيلها التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف سنة 2017م، من 11 ألف ملك ووقفي موزع على 48 ولاية، منها<sup>1</sup> 13552 مسجد، و 1417 محل تجاري، و 560 مرش وحمام، و 5537 مسكن، و 1307 قطعة أرض، و 148 بستان، و 37 مكتب إداري، و 22 حظيرة، و 27 كنيسة، و 25 مستودع ومخزن، بالإضافة إلى ينابيع وحاضنات وشاحنات وأضرحة ووكالات وقاعات،، غير أن عائدات هذا الإرث الضخم لا يصل إلى المستوى المطلوب لأسباب مختلفة، منها ما تعلق بالآليات الاستثمارية المتبعة في شكلها التقليدي، والتي لا تلبى شروط التّماء الاقتصادي ولا يمكن أن تكتسب دوراً بارزاً في العملية التنموية، وحتى نصل بهذه الثروات الهامة إلى مستوى التشغيل الكامل يمكن استخدام ما

<sup>1</sup> -موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف-الجزائر، على شبكة الأنترنت، بتاريخ 2019/02/28م.

أ/ شعيب فياللي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

اصطلح على تسميته بالصكوك الوقفية، وعبارة الصكوك الوقفية مصطلح مستحدث ظهر في العصر الحديث كأداة تمويلية ضمن الصكوك الإسلامية، وهذه الصكوك القائمة على مبدأ التبرع والإحسان، وهي عبارة عن وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة وقابلة للتداول تمثل الأموال الموقوفة، سواء كانت هذه الأموال أصولاً ثابتة كالعقارات والمباني،، أو أصولاً منقولة كالنقود والطائرات والسيارات،،<sup>1</sup> ويضاف إلى هذه الأنواع من الأوقاف وقف الحقوق المعنوية كحقوق التأليف وبراءة الاختراع،<sup>2</sup> ولأجل فتح مجال الاستثمار في الأوقاف من طرف المؤسسات الوقفية عبر أسلوب التصكيك الوقفي، ينبغي إتباع خطوات إصدار الصكوك الوقفية وشروط الاكتتاب فيها كما يلي:<sup>3</sup>

- ❖ تحديد الأصول السائلة التي يحتاج إليها لتنفيذ المشروع الوقفي.
- ❖ تقوم المؤسسة الوقفية بإنشاء شركة ذات غرض خاص، مهمتها إصدار الصكوك الوقفية وإدارة محافظ الصكوك والمشروع الوقفي نيابة عن المؤسسة الوقفية، وإعداد نشرة الإصدار التي تضم وصفا مفصلاً عن الصكوك الوقفية وأهدافها والموقوف عليهم وشروط الاكتتاب.
- ❖ تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار صكوك وقفية متساوية القيمة، تعادل المبلغ المطلوب لإنشاء المشروع الوقفي، وتكون قابلة للتداول في أسواق المال الثانوية.
- ❖ تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بطرح الصكوك الوقفية للاكتتاب العام في السوق الأولية، وتتسلم المبالغ النقدية من حصيلة الاكتتاب في الصكوك من المكتتبين، ويتحول بذلك المكتتبين إلى واقفين، والمال المجموع من الاكتتاب هو المال الموقوف.
- ❖ وتمحور البيانات المفروض أن تتضمنها نشرة اكتتاب صكوك الاستثمار الوقفي في<sup>4</sup> الحد الأدنى لقيمة الصكوك المصدرة، ورأس المال أي الجزء المطروح للاكتتاب، وكيفية الاكتتاب في باقي رأس المال إذا كان الاكتتاب على جزء من رأس المال، وأمين حفظ الصكوك الوقفية، ومجال توظيف الأموال وأغراضه، والحدوى منه ومدته، وأسماء مراقبي الحسابات وعناوينهم، وكيفية الإفصاح الدوري عن المعلومات.

<sup>1</sup> -محمد إبراهيم نقاسي، الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، المؤتمر العالمي الثامن (08) للاقتصاد والتمويل الإسلامي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، 18-20 ديسمبر 2011م، ص12.

<sup>2</sup> -ربيعة بن زيد، عائشة بخالد، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد/20، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012م، ص209.

<sup>3</sup> -محمد إبراهيم نقاسي، مرجع سابق، ص، ص: 12، 13.

<sup>4</sup> -ربيعة بن زيد، عائشة بخالد، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد/20، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012م، ص210.

## الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة لا بدّ من عرض لأهم النتائج المتوصل إليها، وتقديم تصور لمقترحات وتوصيات في شكل حلول كما يلي:

- ❖ تنوع الصكوك الإسلامية ما بين صكوك الإجارة والسلم والمشاركة والمضاربة والصكوك الوقفية وغيرها، وبالتالي فهي تنوع بحسب الحاجات التمويلية ورغبات المستثمرين في توظيف أموالهم.
- ❖ الصكوك الإسلامية باعتبارها تمثل موجودات تحتوي على خليط من النقود والديون والأعيان والمنافع، أو بعض المكونات منفردة، وإصدارها قائم على آليات التمويل الإسلامية.
- ❖ تعتبر الصكوك الإسلامية البديل الأنسب للاقتراض في تمويل المشروعات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلاج عجز الموازنات العامة ومشكل السيولة وتفاقم المديونية.
- ❖ من بين أهم التحديات التي تواجه تطبيق الصكوك الإسلامية ما تعلق بالجانب القانوني والتشريعي، والإدارة الكفاء، والجانب التكويني، والإحاطة الكفيلة بالنصوص الشرعية.
- ❖ تظهر أهمية الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال تجميع السيولة اللازمة وقت الحاجة إليها، وتسمح بالتخلص من العجز المسجل في الموازنات العامة، وتحريك الموارد المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة.
- ❖ تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، باعتبارها تشترط وجود أصول قبل التصكيك.
- ❖ نوصي من خلال هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية على المستوى المحلي الجزائري، والاستفادة من خصائصها الفعالة في توظيف التدفقات المالية.
- ❖ ضرورة البحث عن تفعيل الإطار التشريعي والقانوني الجزائري لدمج الصكوك المالية الإسلامية ومختلف الجوانب المرتبطة بها والأنشطة المكونة لها في تركيبة الاقتصاد الوطني الجزائري.
- ❖ البحث عن إمكانية إدراج الفروع الأخرى للصناعة المالية الإسلامية كالتأمين التكافلي وصناديق الاستثمار الإسلامي،، من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني الجزائري.

## قائمة المصادر والمراجع:

1. الصكوك في 30 سؤال وجواب، نشرة تعريفية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، ص11، تاريخ المشاهدة: 2019/11/07م، [www.eifa.eo](http://www.eifa.eo) دمشق، سوريا، جوان 2009م.
2. أحمد طرطار، دور الصكوك الإسلامية في تقديم بدائل الإقراض والتمويل لتحقيق التنمية، ورقة عمل مقدمة إلى أشغال المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية- بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة

أ/ شعيب فياللي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

- 06-05 المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA وجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 05-06 ماي 2014م.
3. حامد ميرة، صكوك الإجارة، مجلة الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، مجلد23، العدد/ الأول، 2010م.
4. حمزة شوادر، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية-دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15/، سطيف-الجزائر، 2015م.
5. حمدي عبد العظيم، دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي 20، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996م.
6. ربيعة بن زيد، عائشة بخالد، دور الصكوك الوقية في تمويل التنمية المستدامة، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد/20، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012م.
7. عبد الملك منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009م.
8. عبد الله علي عجبنا فضل، محددات إصدار صكوك الاستثمار الإسلامية من قبل منظمات الأعمال-دراسة حالة التجربة السودانية، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان، جوان 2012م.
9. عبد القادر زيتوني، التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى أشغال المؤتمر الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 01-02 ديسمبر 2010.
10. عثمان عبد القوي، الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة، المؤتمر الرابع (04) للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، صفة أحمد أبو بكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى أشغال مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 31 ماي-03 جوان، 2009م.
11. عدنان رزان، التوريق الإسلامي، بحث منشور في مجلة القبس الكويتية، العدد/12343، السنة 36، بتاريخ: 2007/10/10م.
12. صالح صالح، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، ورقة عمل مقدمة إلى أشغال المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية-بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA وجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 05-06 ماي 2015.
13. مجمع الفقه الإسلامي، صكوك الإجارة، القرار رقم 137(15/3)، بتاريخ 14-19 محرم 1425هـ، الموافق ل 6-11 مارس 2004م.
14. موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف-الجزائر، على شبكة الأنترنت، بتاريخ 2019/02/28م.
15. موسى محمود، صكوك الاستصناع من البدائل الشرعية لسندات القروض الربوية، بحث مقدم إلى أشغال الملتقى الدولي حول البنوك الإسلامية والمالية، 15-16 جوان 2010.

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

16. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية، جانفي 2009م.
17. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط2/، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2007م.
18. محمد إبراهيم نقاسي، الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، المؤتمر العالمي الثامن (08) للاقتصاد والتمويل الإسلامي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، 18-20 ديسمبر 2011م.
19. سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010م، ص357.
20. مجمع الفقه الإسلامي الدولي (منظمة التعاون الإسلامي)، القرار رقم (4/19)، في دورته التاسعة عشر (19)- (1430هـ، 2009م).
21. مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية-المصارف الإسلامية- دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008م.
22. مجيد جاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003م.
23. مفتاح صالح، رحال فطيمة، واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA وجامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 05-06 ماي 2014م.
24. كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 31 ماي-03 جوان 2009م.
25. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية-المعيار رقم 17 'صكوك الاستثمار)، المنامة، البحرين، 2007م، ص288.
26. هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1-2 ديسمبر 2010م.
27. وليد مصطفى شاويش، الربا في الصكوك والسندات الممثلة للنقد والديون، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مستجدات الفكر الإسلامي الحادية عشر(11)، الاجتهاد بتحقيق المناط فقه الواقع والتوقع، الكويت، 18-20 فيفري 2013م.
28. وليد خالد الشايجي، عبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، بحث مقدم إلى مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2014م.
29. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية-تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية-البحرين-، مجلة الباحث، العدد/9، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011م.

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

30. يونس شعيب، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، رسالة دكتوراه علوم في البنوك الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016م.

31. Dualeh, Suleiman Abdi, "Islamic Securitization: Practical Aspects", a paper given at: The World Conference on Islamic Banking, The Noga Hilton, Geneva, 1998.

32. -infrastructure, online compact, oxford English Dictionary, [http://www.askoxford.com/concise\\_oed/](http://www.askoxford.com/concise_oed/) 05/11/2019

33. Sullivan, arthur(2003), Economics Principales in action, Upper saddle River, New jersey, person Prentice hall, p474.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الشريعة والاقتصاد

قسم الاقتصاد والإدارة

استمارة المشاركة في ندوة علمية حول: آليات إدماج الصكوك الإسلامية في

الاقتصاد الجزائري

يوم 21 ربيع الأول 1441هـ

الموافق لـ 18 نوفمبر 2019م

الاسم: شعيب

اللقب: فيلالي

الرتبة: طالب دكتوراه

أ/ شعيب فيلالي، د/ جابر سطحي ..... نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر

الوظيفة: موظف إداري

مؤسسة العمل: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الهاتف: 0550.12.11.94 0696.

البريد الإلكتروني: [fi.chouaib@gmail.com](mailto:fi.chouaib@gmail.com)

عنوان محور المداخلة: المحور الثالث / الدور التموي للصكوك الإسلامية

عنوان المداخلة: "نحو أسلوب تطبيقي معاصر لتمويل مشاريع التنمية في الجزائر-الصكوك الإسلامية  
أنموذجا"